الصفه لما تراه من الاحكام في مصنوعاته كما ارشد اليه تعالى في قوله لايات لقوم يعقلون كما تقدمت الاشارة اليه ولذا قلنا **ومحال من الجماد ذلك** **النظام** كما قال شعد الدين بان بديهة العقل جازمه انه تعالى لاخلا انه العالم على هذه الصفه وقد تقدم ابطال العله والطبع **واعلم** ان اصل دليل حدوث هذى العالم على ما تقدم يدل على كونه حيًا كموجود وقادر لكن لما جرا من غالب المتكلمين الاستدلال على كونه تعالى حيا لما وجد منه الفعل المحكم شاكلت ذلك المشكل ولذا قال الهادي علم بمعنى الحي في حقه تعالى الذي يصح منه الفعل والتدبير وقيل بل قادر كاف في ذلك كسائر الحي وان لم يكن عالمًا **واحدًا** لا ثانيا له تعالى هذه مسأله واجب **والا** اي وان لم يكن تعالى واحدًا **جوزنا ان لا يكون هناك شيء من بديع عجايب الصنع** **لما يلزم من صحة الموانع** هذا يسمى عند المتكلمين برهان التمانع وتحريره ان يقال لو امكن الهان لامكن بينهما تمانع بان يريد احدهما حركة زيد والاخر سكونه لان كلا منهما في نفسه امر ممكن وحينئذ فاما ان يحصل المرادان فيجتمع الضدان وهو محال والا فيلزم العجز وهو امارة الحدث فالتعدد مستلزم لامكان التمانع المستلزم للمحال فكون محالا ونحوى بذلك ما يقال انه يجوز ان يتفقا من غير تمانع وقال لزم العابدين لو كان له تعالى ضد لاستقل بالتدبير ولم يتم له تدبير وظاهر عدم التكون

على هذا النظام وهو نسخه وهذى المختصر ولفظها **والا لم يكن** **هناك شيء من بديع عجايب الصنع** يعني انه لو فرض ضانعان لكان بينهما تمانع في الافعال فلم توجد مصنوع اصلا وظاهر القران يدل على ان ذلك لازم من التعدد واحتمال توافقهما وايا الذي يجوز العقل لا نظر اليه لانه مما يحيله العاده التي هي مناط الادله القرانيه والسلايف العربيه فلنرد لذلك ليلا قناعيًا يكتفي به في المقامات الخطابيه وكون العاده يحيل ذلك لا يحتاج الى البيان لان كل من عرفها حكم ان شريكين في الايجاد والامداد لا يتصور ردهما على الموافقه لان من شان النفس ان لا تريد بقاء شريكها وكل ذلك باطل لمشاهدة بقاء هذى العالم على اكمل وجوه الاتقان هكذا ما جرى المحققون في هذا المقام **قلت** وايضا لو كان متعددا ومنع الحكم من تخالفهما لما وصلنا رسول مؤيد بمعجز خارق يدعوا الى احدهما ويكذب دعوى التعدد وايضا لو فرضنا التعدد ايضا من غير منع الحكم من الاختلاف لكان ترك رسول الاخر مما خلوا اما ان يكون لعجز وهو امارة الحدث او لحكمة باطلة لان الكذب فيما فيقتضح فعله بارسال والله الهادي ويدل الشرع على المنع بقوله **اذا لذهب كل اله بما خلق** ومعلوم انه لم يبدع خلق لخالق اخر اياه وبرهن عليه ولعلى بعضهم على بعض لما ترا من التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم كما تقدمت الاشاره اليه **ولو صلنا** **رسله على ذلك الشق** الذي هو رسل الاخر يدعوا اليه والى شرايعه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)